النظام المالي في الهند على عهد سلطنة الخلجيين
(٦٨٩- ٧٢٠هـ/١٢٩٠-١٣٢٠م)

Financial System in the Reign of Khuljean Sultana
(689-720 Hegira) (1290-1320 AD)

أ. م. د. حسين إبراهيم محمد

Asst. Prof. Dr. Hussein Ibrahim Muhammad

النظام المالي في الهند على عهد سلطنة الخلجيين
(٦٨٩- ٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م)

Financial System in the Reign of Khuljean Sultana
(689-720 Hegira) (1290-1320 AD)

أ. م. د. حسين إبراهيم محمد
جامعة دهوك / كلية التربية- عقرة / قسم التاريخ

Asst. Prof. Dr. Hussein Ibrahim Muhammad
Dept of History/ College of Education/ Aqra, University of Duhok

d.hussein1969@gmail. com

تاريخ الاستلام: ٢٢/ ٥/ ٢٠٢٠
تاريخ القبول: ٢٧/ ٧/ ٢٠٢٠

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research



ملخص البحث:

شهد مشرق الدولة العربية الإِسلامية في العصر العباسي وما بعده ظهور دول وإِمارات عديدة ارتبط أَغلبها بمقر الدولة العباسية في بغداد، وحاول بعضها الانفصال، وأَسهمت هذه الدول والإِمارات في بناء الحضارة العربية الإِسلامية إسهاماً فاعلاً، ومن هذه الدول والإِمارات الاسلامية دولة سلاطين الخلجيين في الهند في عصر السلطنة الإِسلامية.

إنَّ أَهمية دراسة تاريخ الهند في عصر السلطنة- ولاسيَّما على عهد أُسرة الخلجيين- تأتي من خلال كشف الإنجازات المميزة التي تحققت في ذلك العهد من الجوانب الحضارية المتعددة ولاسيَّما الجانب المالي؛ ونظراً للدور الكبير الذي أدتها الأموال في قيام دولة سلطنة الخلجيين في الهند وبقائها قوية بوجه الأَعداء والطامعين، وأنَّ هذه المؤسسة المالية قد أسهمت في بناء جيش نظامي قوي ساهم في نشر الإِسلام بين الوثنيين الهنود في معظم شبه القارة الهندية؛ لذا ركَّز البحث على تبيان النظام المالي ودوره في الحياة العامة على عهد سلطنة الخلجيين.

وتضمَّن البحث على مقدمة ومحورين وخاتمة ذكرنا فيها أَهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، أمَّا المقدمة فذكرنا فيها سبب اختيارنا للموضوع وأهميته، في حين اشتمل المحور الأَوَّل على دراسة الأَوضاع السياسية في الهند على عهد سلطنة الخلجيين (٦٨٩-٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م)، وخصَّصنا المحور الثاني لدراسة النظام المالي في الهند على عهد سلطنة الخلجيين (٦٨٩-٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م)؛ إذ تُعدّ المؤسسة المالية العصب الرئيس لأي نظام سياسي قائم.

الكلمات المفتاحية (سلطنة الخلجيين، الهند، النظام المالي، النقود، والجزية و الخراج)



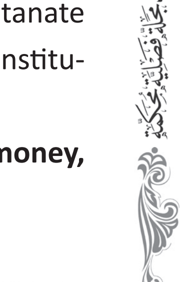
Abstract

The east Arab Islamic state in the Abbasid era and beyond witnessed the emergence of many countries and emirates, most of which were linked to the headquarters of the Abbasid caliphate in Baghdad, some of which tried to secede, and these countries and the Emirates contributed to building the Arab Islamic civilization with important contributions, and from these Islamic states and Emirates the state of the Khaljis sultans that appeared in India in The era of the Islamic Sultanate.

The importance of studying the history of India in the Sultanate's era - especially during the era of the Khaleeji family - comes through revealing and studying the important achievements that were made in the era from various civilizational aspects, especially the financial aspect. In the face of enemies and greedy, and how this financial institution has contributed to building a strong regular army that contributed to the spread of Islam among Indian pagans in most of the Indian subcontinent. Therefore, the research focused on clarifying the financial system and its role in life during the era of the Khalji ians.

The research included an introduction and two sections, then a conclusion in which we mentioned the most important findings . As for the introduction, we mentioned the reason for our selection of the topic and its importance, while the first topic included a study of the political situation in India during the era of the Khaljis Sultanate (689-720AH / 1290-1320AD), and we devoted the second topic to a study : the financial system in India during the reign of the Sultanate of the Khaljis (689-720 AH / 1290-1320 AD), as the financial institution is the main nerve of any existing political system.

Keywords:Khaljis sultanate,India , financial system, money, tribute, taxation.



المقدمة:

تعدُّ دراسة تاريخ الهند في عصر السلطنة الإِسلامية من الدراسات المميزة؛ وذلك لقلة الدراسات العلمية حول تلك المدة التي تمتد من (٦٠٢_٨١٥هـ/ ١٢٠٥_١٤١٣م)؛ إذ حكمت شبه القارة الهندية العديد من الأسر الحاكمة، ومن أبرزها أسرة الخلجيين (٦٨٩ـ٧٢٠هـ/ ١٢٩٠ ـــ١٣٢٠م) إذ تُعدّ مدة حكم هذه الأسرة من العهود المزدهرة في تاريخ الهند عامة، وتاريخ الإمارات والدول الإِسلامية التي أُقيمت على الأراضي الهندية خاصة، ولاسيَّما دولة السلاطين الخلجيين، نظراً للخدمة الكبيرة التي قدمها الخلجيون للإِسلام عبر المساهمة في نشره في بيئات جديدة من شبه القارة الهندية وتثبيت جذوره فيها، فضلاً عن التطور في الجوانب الحضارية كافة ولاسيَّما الجوانب المالية، وعلى الرغم من الفترة القصيرة لحكم أسرة الخلجيين إلَّا أنَّها كانت مليئة بالأحداث التاريخية وأثرت تأثيراً واضحاً على امتداد عصر السلطنة الإِسلامية في الهند التي حكمت مدة ثلاثمائة وثلاثين عاماً.

إنَّ السبب الرئيس الذي دفعنا لاختيار((**النظام المالي في الهند على عهد سلطنة الخلجيين"**٦٨٩- ٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م ")) عنواناً لدراستنا هذه أن هذا الموضوع على سعته وأهميته لم يحظ بعناية الباحثين اللازمة، وهو أَيضاً أحد الموضوعات الأكثر أهمية التي يجب أن تشغل الصدارة من اهتمامات الباحثين، ليتعرَّف الباحثون وطلاب العلم عن كثب النظام المالي لسلطنة الخلجيين التي قامت في الهند في بقعة بعيدة عن مركز الخلافة الإِسلامية، وفي مدة تاريخية تعرضت فيها الأُمة الإِسلامية إِلى نكبات وهزات كادت تأتي بها من القواعد؛ إذ تعرَّض الجناح الشرقي الإِسلامي إِلى أشرس الهجمات الخارجية تمثلت بالغزو المغولي والنتائج

المترتبة عليه؛ إذ مثَّل ذلك تحدياً جدياً للأمة الإِسلامية في عقيدتها ووطنها؛ ومن هنا فإِنَّ الاستجابة لهذا التحدي اتخذت أبعاداً متعددة سياسية وعسكرية واقتصادية، فضلاً عن السعي لتسليط الضوء على حقبة تُعدّ من أهم الحقب في تاريخ الهند الإِسلامية ومن أهم عصوره ألا وهو عصر السلطنة الإِسلامية.

وعند دراسة النظم المالية في الهند بعامة وعلى عهد سلطنة الخلجيين بخاصة؛ تواجهنا صعوبات غير قليلة منها أنَّ معلوماتنا عن هذه النظم عموماً غير كاملة، فبعض هذه النظم لا تذكرها المصادر إِلَّا اسمها أو معلومات مقتضبة من أزمنة وأمكنة متباعدة على الرغم من أنَّ مقتضيات الأَحوال تستلزم وجودها، فضلاً عن قلة المصادر التاريخية الرئيسة الخاصة بمدة البحث، ممَّا يجعل من الصعب تقديم صورة كاملة عنها، ولاسيَّما أنَّ معظم جوانب المؤسسات المالية لهذه السلطنة، لم تدرس بصورة دقيقة وشاملة.

وهناك عدد من الدراسات والبحوث الحديثة المتخصصة والمتعلقة بالحقبة السلطنة الإِسلامية في الهند، تطرقت إِلى النظم الحضارية في الهند على عهد السلطنة الإِسلامية، ولم تتطرق إِلى النظم الحضارية على عهد الخلجيين بعامة والنظم المالية بخاصة، فضلاً عن أن ما يميز هذه الدراسات أنَّها لم ترسم خريطة شاملة –كلية وتفصيلية– عن النظم الحضارية عند الخلجيين بعامة ونظم المالية بخاصة، إِذ إن هذه الدراسات تضمنت دراسة جميع النظم الحضارية في الهند على عصر السلطنة، أو دراسة جميع النظم الحضارية على عهد سلطان معين من سلاطين الخلجيين، علاوة عن ذلك ان هذه الدراسات قد تناولت جانباً واحداً من جوانب النظم المالية، ولاسيَّما النقود، فجاءت مادتها مشتتة ومبعثرة. ومن أَشهر الدراسات السابقة بهذا الخصوص رسالة ماجستير للباحث: عثمان سلامة عطية محمد، والموسومة، بـ:

((القيمة التاريخية والحضارية للنقود الإِسلامية في الهند على عهد سلطنة دهلي " منذ نهاية القرن السادس الهجري / بداية القرن الثالث عشر الميلادي حتى أواسط القرن العاشر الهجري / أوائل القرن السادس عشر الميلادي"))، التي ناقش فيها النقود الإِسلامية في الهند على عهد سلطنة دهلي للمدة (٦٠٢-٩٢٣هـ/ ١٢٠٥-١٥٢٦م) اي النقود المضروبة في دهلي على عهد اسرة المماليك ثم اسرة آل خُلجي وأسرة بني تغلق واخيرا النقود المضروبة في الهند على عهد بني خضر خان وآل لودي. . فضلاً عن اطروحة دكتوراه للباحث: عادل محمد نجيب احمد رستم، الموسومة بـ: ((مظاهر الحضارة الإِسلامية في عصر سلطنة دهلي))، التي نشرت كتاباً عام (١٩٨٥م) في دار السويدي للنشر والتوزيع في أبي ظبي، تناول الباحث جميع الجوانب الحضارية في عصر سلطنة دهلي للمدة(٦٠٢-٩٢٣هـ/ ١٢٠٥-١٥٢٦م) اي لمدة تجاوزت ثلاثة قرون، علاوة عن بحث للباحث: جمال فوزي محمد، والموسومة، بـ: ((النشاط السياسي والحضاري للمسلمين في الهند على عهد السلطان علاء الدين الخلجي " ٦٩٥-٧١٥هـ/ ١٢٩٥-١٣١٦م "))، الذي تناول باقتضاب بعض الجوانب الحضارية في سلطنة الخلجيين على عهد السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي.

ولعل الإطار الزمني والموضوعي للدراسات السابقة يسوّغ مشروعية دراسة شاملة عن النظام المالي في الهند على عهد سلطنة الخلجيين (٦٨٩- ٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م)، دراسة تستند إلى التساؤلات الآتية: الكيفية التي اتبعها سلاطين الخلجيين في إدارة السلطنة التي أحدثتها في بنية المجتمع الهندي عموماً، وذلك عبر تسليط الضوء على أحد أهم الجوانب في إدارة هذه السلطنة أَلا وهو الجانب المالي؟ وما أَبرز الموارد المالية لسلطنة الخلجيين في الهند؟ ما الهدف الذي كان ينشده السلاطين الخلجيون من بناء نظام مالي متكامل إِلى جانب النظام العسكري؟ هل



أثرت سياستهم المالية في بسط نفوذهم على أَغلب أَراضي شبه القارة الهند ومن ثم نشر الإِسلام في بيئات جديدة ؟ وما أَسباب حرص سلاطين الخلجيين على الاشارة إِلى الحاكم العباسي في القاهرة على نقودهم، ولاسيَّما أَنَّهم كانوا يتمتعون بالاستقلال الكلي عن أَي جهة سياسية.

وللإِجابة عن هذه التساؤلات؛ اعتمدت الدراسة على محاور منهجية كثيرة، منها المنهج الوصفي الذي يسعى إِلى وصف الحادثة كما حصلت في الواقع من أَجل المساعدة على فهم أَبعادها وأَسبابها، فضلاً عن اعتماد المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة التاريخية، وطبيعة نموها والمراحل التي مرت بها، فضلاً عن المنهج التحليلي في بعض الجوانب التي بها حاجة إِلى التحليل، الذي هدفه تفكيك الظاهرة موضوعة الدراسة من أَجل التعرف إلى أسبابها والعوامل التي أسهمت في تكوينها، ثم فهم المظاهر التي ترافقت معها، وهذه المناهج مجتمعة قد ساعدت على تحقيق الهدف الذي قصدَته هذه الدراسة.

ومن أجل تحقيق شمولية البحث والإحاطة بكل جوانبه وتغطيته بالدراسة والتحليل قدر المستطاع، فقد قُسّم على مقدمة ومحورين وخاتمة، وكان مضمون كلّ منها على النحو الآتي: المقدمة تضمنت أَهمية الموضوع، وأَسباب اختياره، وأَهم صعوبات البحث، والدراسات السابقة المتعلّقة بالبحث، وإِشكالية الموضوع، والمنهج المتبع في البحث، ثم خطة البحث، وقد عالج المحور الأَوَّل المقدمات التاريخية لظهور الخلجيين؛ إِذ أشارت إِلى هوية الخلجيين قبل تسنمهم للسلطة، فتناولت موطنهم، وأَصلهم ونسبهم، ثم عرضت لاعتناقهم الإِسلام والظهور السياسي لهم، وكل هذا عبر دراسة قيام سلطنة الخلجيين في الهند (٦٨٩-٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م)، وأَمَّا المحور الثاني فتطرَّق إِلى النظام المالي في الهند على عهد سلطنة



الخلجيين (٦٨٩-٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م)، وقد تضمن ثلاثة أقسام، القسم الأَوَّل تناول موارد بيت المال والمتمثلة: بالضرائب والجزية والخراج؛ وأَمَّا القسم الثاني فقد تطرق إِلى نفقات بيت المال وأوجه الصرف في جوانبها المتعددة، في حين خصصنا القسم الثالث للنقود وأَصنافها المتعددة الذهبية والفضية والنحاسية، وأَخيراً فقد ضمت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المحور الاول: قيام سلطنة الخلجيين في الهند (٦٨٩-٧٢٠هـ/ ١٢٩٠ـ١٣٢٠م):

الخلجيون هم: قبيلة تركية الأَصل لكنها ابتعدت عن الأَتراك واستوطنت البلاد والمناطق الأَفغانية وبالتحديد منطقة خلج قرب غزنه في أفغانستان (١)، وتعددت الآراء حول أصل الخلجيين، فهناك من يقول: أَنَّهم من أصل تركي قد وردوا أصلاً من سهوب آسيا الوسطى (٢)، بينما هناك رأي آخر يقول: إِنَّهم من أصل أفغاني (٣)، وهناك من يرى أنهم ينسبون إِلى (قليج خان) أو (قالج خان) وهو عند العامة(قلج خان) أَحد أصهار جنكيز خان (ت: ٦٢٣هـ/ ١٢٢٧م) نزل بجبال الغور(بين هراة وغزنة) بعد هزيمة الدولة الخوارزمية (٤٩٠-٦٢٨هـ/ ١٠٩٦- ١٠٣٠م) وحُرف اسمه بعد ذلك إِلى خُلج (٤)، وقد اندمجوا في الحياة الأفغانية واعتنقوا الإِسلام في عهد سلاطين الإِمارة الغزنوية (٣٥٠-٥٨٢هـ/ ٩٦١-١١٨٦م)، وضم الجيش الغزنوي فرقا منهم ساهمت في فتح الهند (٥)، إِلَّا أَنَّ الرأي المسلم به أَن الخُلْج ينسبون إِلى جماعات معينة من البدو الرعاة في شرق أفغانستان وذكروا باسم الترك الخُلْج.

ولما اغتيل عز الدين كيقباد، معز الدين كيقباد (٦٨٦-٦٨٩هـ/ ١٢٨٦-١٢٨٩م) أَحد أَكبر من تولَّوا سلطنة دهلي في عهد المماليك (٦٠٢-٦٨٩هـ/ ١٢٠٦-١٢٨٩م) استقل جلال الدين فيروز شاه الخلجي (٦٨٩-٦٩٦هـ/ ١٣ حزيران ١٢٩٠- ١٩



تموز ١٢٩٦) بالملك [٦]، إذ سار جلال الدين فيروز شاه بجيش جرار، ونزل قرب دهلي وحكم عدة أيام نيابة عن السلطان شمس الدين كيومرث (٦٨٩هـ/ ١٢٨٩م) آخر سلاطين أُسرة المماليك في الهند الذي لم يدم حكمه سوى أَقل من سنة واحدة فقط، وفي أواخر سنة (٦٨٩ هـ / ١٢٨٩م) جلس جلال الدين فيروز شاه على عرش السلطنة وبايع الأُمراء جميعاً المؤيدون والمعارضون طوعاً وكرهاً[٧].

وقد رأى جلال الدين فيروز شاه، بعد أن صار سلطاناً، أن يضع أُسس إدارة جديدة للبلاد، وذلك بحصر السلطة كلها بين يديه، فسلب الأقاليم والولايات ما كانت تتمتع به من شبه استقلال، وكان لهذا النوع من الحكم أثره السلبي على البلاد[٨]، وامتدت أطماع جلال الدين فيروز شاه إلى جنوب الهند أو بلاد الدكن، وسار إليها وضم أجزاء منها إلى السلطة المركزية، وكان ذلك أول حدث من نوعه في تاريخ الهند، إذ كان الجنوب في منأى عن كل ما يجري في شمال البلاد[٩].

كان للسلطان جلال الدين فيروز شاه ابن أخ اسمه علاء الدين زوجه بابنته وولاه مدينة (كره أو غَره) جنوب دهلي، وكانت زوجة علاء الدين تؤذيه، فلا يزال يشكوها إلى عمه، حتى وقع الخلاف بينهما بسببها [١٠]، الأمر الذي أدى إلى تآمر علاء الدين على عمه السلطان جلال الدين فيروز شاه، وتمكن من قتله وكان ذلك سنة (٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م)[١١]، على أن قتل السلطان جلال الدين فيروز شاه لم يكن يعني تولي علاء الدين العرش بسهولة ويسر، فقد اعترضته عقبة كبيرة، ذلك أن العاصمة دهلي مازالت في أيدي أبناء جلال الدين فيروز شاه[١٢].

ولما علمت الملكة (جهان) بمصرع زوجها السلطان جلال الدين فيروز شاه، أعدت العدة، وعقدت العزم على عدم ضياع العرش من ابنها (قدر خان)، فأعلنته سلطاناً بعد أبيه، ولقبته ركن الدين إبراهيم شاه[١٣].



واستغل علاء الدين الانقسام الذي حدث بين أبناء جلال الدين فيروز شاه وسكان دهلي عموماً فحاول كسب المؤيدين إلى جانبه من بين أنصار السلطان السابق جلال الدين فيروز شاه، ونجح في ذلك إلى حد كبير، وتجلى ذلك في تمرد الكثير من أنصار السلطان جلال الدين فيروز شاه على الملكة جهان وانضمامهم إلى جيش علاء الدين، وحينما اندلع القتال بين جيش السلطان ركن الدين ابراهيم شاه وجيش علاء الدين انحاز العسكر إلى جانب علاء الدين وحلت الهزيمة بالسلطان ركن الدين إبراهيم شاه(١٤).

ودخل علاء الدين العاصمة دهلي سنة(٦٩٦هـ / ١٢٩٦م)، وأعلن نفسه سلطاناً باسم السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي (٦٩٦-٧١٦هـ/ ١٩ تموز ١٢٩٦- ٤ كانون الثاني ١٣١٦) ولُقب بـ(أبو المظفر السلطان علاء الدنيا والدين)، وقبض على السلطان ركن الدين إبراهيم شاه، وسمل عينيه، وزجَّ أمه الملكة جهان، وإخوته في السجن، وبذلك يكون قد تربع فعلاً على عرش السلطنة بعد أن تخلَّص من عمه وأَبنائه(١٥).

وحاول السلطان علاء الدين جاهداً وبكل الوسائل فرض سيطرته على السلطنة وما يتبعها من الاقاليم والولايات، وقبض على زمام الأُمور بيد من حديد، وبذل قصارى جهده في إعادة الوحدة إلى سلطنته، وإنقاذها من الهوة التي وقعت فيها، ودرء الخطر الخارجي عنها ولاسيَّما الخطر المغولي بعد أن حصار المغول العاصمة دهلي سنة (٦٩٧هـ/ ١٢٩٧م)، وتمكن السلطان علاء الدين من هزيمة المغول شر هزيمة بعد أن كانوا قاب قوسين وأدنى من احتلال العاصمة دهلي(١٦)، فضلًا عن مصادرة ممتلكات أُمراء السلطان جلال الدين فيروز شاه (١٧)، وكان لا يطمئن إلى ولائهم، وحرص على التنكيل بكل من حامت حوله الشبهات بعدم الولاء والطاعة

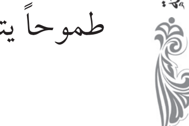


له، وذلك بالمصادرة والسجن، وبهذا عادت البلاد إلى الطاعة والولاء له، وجمع من المصادرات أموالاً طائلة مكنته من توسيع رقعة سلطنته، وذلك عبر بسط نفوذه على المناطق الشمالية كلّها كما تغلغل في المناطق الجنوبية من البلاد، والتصدي للحركات الانفصالية (١٨)، ولهذا يُعدّ السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي المؤسس الفعلي لسلطنة الخلجيين بل عدَّ مجيئه بداية النشأة الحقيقية للسلطنة الخلجية في الهند، فقد تولى السلطة وتمكن من توسع رقعة السلطنة في أيامه اتساعاً لم تعهده الدول الإسلامية في الهند من قبل، وذلك بفضل اتجاهه نحو بناء الجيش الخلجي بناءً قوياً، فضلاً عن تنظيم شؤون السلطنة الإدارية (١٩)، ونفهم من هذا أن السلطان علاء الدين الخلجي يُعدّ أول سلطان مسلم بالهند جعل من إرادته المطلقة وحدها دستور الحكم؛ إذ صار السلطان علاء الدين حاكماً مطلقاً في سلطنته مصدر لكل سلطاتها، فهو القائد الأعلى للجيش، ورأس الهرم الإداري للسلطنة.

ولقد كان للسلطان علاء الدين محمد شاه عدد من الأولاد وهم: خضر(ت: ٧١٧هـ/ ١٣١٧م)، وشادي (ت: ٧١٧هـ/ ١٣١٧م)، وشهاب الدين عمر(ت: ٧١٦هـ/ ١٣١٦)، وأبو بكر(ت: ٧١٧هـ/ ١٣١٧م)، ومبارك خان الذي عرف باسم قطب الدين(ت: ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م)(٢٠).

وعندما مرض السلطان علاء الدين محمد شاه، أرادت أم ولده خضر أن تملك ابنها فاتفقت مع أَخيها (سنجر) على ذلك، ولما علم السلطان علاء الدين محمد شاه بما تم، غضب لذلك غضباً شديداً وقتل سنجر وحرم ابنه خضر من المُلك (٢١).

وكان كافور من المقربين إِلى السلطان علاء الدين وصاحب حظوة عنده وكان طموحاً يتطلع إِلى السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد عقب وفاة سيده، فانتهز





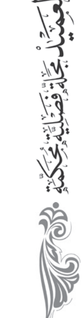
فرصة اشتداد مرض السلطان، وحمله على كتابة وصية بتولّي ابنه الطفل (شهاب الدين عمر) ذي السنوات الست، وعهد السلطنة إِلى كافور بالوصاية على ابنه الصغير، وبذلك حقق كافور على يد سيده السلطان علاء الدين، ما كان يصبو ويتطلع إليه من الاستئثار بالسلطة والنفوذ في سلطنة دهلي(٢٢)، ولما توفى السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي اقعد نائبه كافور ولده الأَصغر شهاب الدين عمر شاه (٧١٦هـ/ ٥ كانون الثاني –١٣ نيسان ١٣١٦م) على كرسي السلطنة، وبايعه الناس، وتغلب النائب كافور عليه وسمل أعين أبي بكر خان، وشادي خان، وبعث بهما إِلى مدينة كواليار (٢٣) وأمر بسمل عيني أخيهما خضر خان المسجون هناك، وسجن مبارك خان قطب الدين لكنه لم يسمل عينيه، ويذكر أَنَّه كان لعلاء الدين محمد شاه مملوكان من خواصه، أحدهما بشير والآخر مبشر(٢٤)، فبعثت إليهما الخاتون الكبرى زوجة علاء الدين، فذكرتهما بنعمة مولاهما وقالت إن النائب كافور قد فعل في أولادي ما تعلمانه(٢٥)، وبذلك أغرتهما في قتل نائب السلطان كافور، فقتلاه وأَخرجا قطب الدين مبارك خان من السجن، الذي قام بحبس اخيه السلطان شهاب الدين عمر شاه وتولى الحكم مدة (٧١٦-٧٢٠هـ/ ١٤ نيسان ١٣١٦- ١ أيار ١٣٢٠) (٢٦)، ومن ثم قام السلطان قطب الدين مبارك شاه بقتل جميع إخوته وبذلك يكون قد قضى على كل من ينازعه الحكم (٢٧)، إلا أن هذا لم يوقف محاولات قتله أو اغتياله، فتعددت المحاولات للتخلص منه، وكان آخرها مؤامرة وزيره خسرو خان الذي نجح في ضم بعض الامراء إليه، وعاهدوه بالنصر والتأييد، وانضم إليه العديد ممن لحق بهم الضيم على يدي السلطان قطب الدين مبارك شاه(٢٨)، واستغل فرصة وجود السلطان في دهلي ليحيك له مؤامرة تودي بعرشه وبرأسه، ولقد نجحت هذه المؤامرة، ودخل خسرو خان القصر مع جماعته وقتل السلطان قطب الدين مبارك

شاه، ونادى بنفسه سلطاناً على البلاد باسم ناصر الدين خسرو شاه سنة (٧٢٠هـ/ ١ أيار - ٨ ايلول ١٣٢٠م)[٢٩]، ويظهر أنَّ الأُسرة الخلجية قد تم استئصالها، وحين بادر غياث الدين تغلق شاه(٧٢٠-٧٢٥هـ/ ٨ ايلول ١٣٢٠-٨ شباط ١٣٢٥م) ملك تغلق أحد كبار قادة السلطان قطب الدين مبارك شاه الخلجي، زاعماً أنه عازم على الانتقام لورثة سيده وولي نعمته، قرر الزحف إِلى دهلي، وتمكن من الإطاحة بخسرو شاه، ولم يكن بالإمكان العثور على أي عضو من أعضاء العائلة الحاكمة ليتولى العرش، ومن ثم فقد نودي به سلطاناً على الهند في دهلي تحت اسم السلطان غياث الدين تغلق شاه [٣٠]؛ ليعلن طي صفحة من تاريخ الهند في عصر السلطنة الإِسلامية في ظل سلطنة أسرة الخلجيين، وبداية حقبة جديدة من الحكم في ظل حكم أُسرة التغلقيين التي استمرت(٧٢٠-٨١٣هـ/ ١٣٢٠-١٤١٣م).

المحور الثاني: النظام المالي في الهند على عهد الخلجيين(٦٨٩-٧٢٠هـ/ ١٢٩٠-١٣٢٠م):

يبحث النظام المالي في موارد بيت المال ومصارفه، وديوان الخراج وجبايته، ونظام المقاسمة، ونظام الالتزام، أو الإقطاع والجزية والزكاة والفيء، ويتناول أيضاً نظام الضرائب وطرائق جبايتها ومقدار الجباية، والأَوجه التي تصرف فيها موارد بيت المال [٣١].

لقد كان لكل مِصْر من أَمْصَار الدولة الإِسلامية، إدارتها الخاصة بها منذ عهد الخلفاء الراشدين إلَّا أنَّ النظام الإداري اللامركزي الذي طبق في العصر الأُموي تطلب منح أُمراء الولايات سلطاناً واسعاً، ليس في شؤون الإدارة فحسب بل في شؤون الإدارة المالية أَيضاً، وحاول بعض الخلفاء والأُمراء فيها بعد فصل الشؤون



الإدارية عن المالية بغية دعم سلطانهم على الولايات، إِلَّا أنَّ تحول بعض الولايات إِلى قواعد للفتح اقتضى ضم الشؤون المالية في الولاية إِلى الأَمير أو تفويضه مهمة تعيين عمال الخراج من قبله(٣٢).

وازدادت نفقات السلطنة في الهند بسبب حروبها الكثيرة، وحاجتها إِلى تكوين جيش قوي وتجهيزه بالأسلحة والمعدات الكافية، وضم العديد من البلدان إِلى سلطنة دهلي والدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية وخصوصاً الغزو المغولي؛ لذا وجب على سلطان دهلي ضمان الموارد المالية الكافية، لتغطية نفقات السلطنة، ولاسيما النفقات العسكرية (٣٣)

القسم الاول: موارد بيت المال:

١ - الضرائب:

الضرائب هو حق شرعي واجب للفقراء على الأَغنياء يقصد به التقرب إِلى الله تعالى بمال أوجبه الشارع وكلَّف به المسلمين لا يزيد ولا ينقص تحديداً للتحكمات وإيقافها عند حدها، وقيل إنها فريضة مالية(عيناً أو نقداً) تفرضها الدولة يتحملها الملزم بصيغة إجبارية ونهائية ودون مقابل؛ لتغطية نفقات الدولة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية(٣٤)، مع أنَّه ليس في دين الله شيء اسمه الضريبة؛ فقد حكم الله أن الزكاة تكفي لإغناء الفقراء إِذا جمعت من المكلفين وصرفت على المستحقين، فهي جزء من السياسة الشرعية التي يرجع الأمر في فرضها وتقديرها لولي الأمر.

ومن أبرز الضرائب في الهند ضرائب الأراضي الزراعية، وانقسمت الأَراضي الزراعية في سلطنة دهلي إِلى قسمين: قسم يتبع سلطنة دهلي مباشرة، ويتبع ديوان الوزارة ويقوم الوزير بواسطة مساعديه من العاملين الماليين بجمع الضرائب

المفروضة على هذه الأَرض، والقسم الثاني: هو أرض الإقطاع التي تتبع الولاة ويتولى الوالي جمع ريعها وأخذ نصيبه من الأرض لنفسه ويرسل الباقي إِلى الخزانة المركزية في دهلي(٣٥)، وهؤلاء الولاة أقطعهم السلطان بنفسه هذه الولايات، ويعتمد هذا النظام على أن يدفع المقطع له جزءاً من ريع الأرض إِلى المقطع وهي عادة ثلث إنتاج الأرض، وهذه الطريقة في جمع الضرائب تسمَّى (نظام المقاسمة)، ويقوم بجمع حصة الحكومة من المحصول أحد العاملين، عيناً أو نقداً، وتودع الكميات التي تجمع في خزينة السلطنة المركزية(بيت المال)، ويحصل على براءة بذلك، وأَلغى السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي خلال حكمه أرض الوقف التي اعتاد أن يوقفها السلاطين والملوك لكبار رجال الدولة من الأمراء والأشراف ومن في حكمهم، وكانت هذه الأَرض معفاة من الضرائب واعتمد هؤلاء على هذه الأَرض في حياتهم المعيشية، وانتعشوا فارتفع شأنهم(٣٦).

٢- الخراج:

تعمل السياسة المالية لكل دولة على تحقيق التوازن بين مواردها ومصارفها، وقد سارت الدولة الإِسلامية منذ ظهورها على هذه السياسة، فأنشأت بيتاً للمال يقوم على صيانته وحفظه والتصرف فيه لصالح الدولة، وأَهم موارد بيت المال: الخراج، والجزية، والزكاة، والفيء، والغنيمة، والعشور(٣٧).

والخراج: هو مقدار معين من المال فرضه المسلمون على الأَراضي التي فتحوها عنوة وأُبقيت بأيدي أصحابها، وأوقفت على مصالح المسلمين، ويؤخذ أَيضاً من الأراضي التي فتحوها صلحاً وتُركت بيد أهلها (٣٨)، ولا يجوز أن تحول أرض الخراج إِلى أرض عُشر، ولا أرض العُشر إِلى أرض الخراج(٣٩)، ويجب أن لا تباع أراضي الخراج (٤٠)

وكان تقدير قيمة الخراج من صلاحيات الحاكم والسلطان والقضاة والفقهاء، فله أن ينقص أو يزيد فيما يحددونه من خراج على الاراضي(٤١)، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوبة التربة، ونوع المحاصيل، وطريقة الري وقرب الأرض أو بعدها عن الاسواق(٤٢).

وكان ديوان الخراج يتولَّى تنظيم الخراج، وجبايته والنظر في مشكلاته، فكان يسجل في ديوان الخراج حدود كل بلد ونواحيه، وكذلك أحكام الضياع اذا اختلفت في كل ناحية، ويسجل في الديوان حال البلد هل فتح عنوة أو صلحاً ؟ وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج (٤٣)، فإن كان عشراً أُلحق بديوان العشر، وإن كان خراجاً أُلحق بديوان الخراج (٤٤).

لقد حدّدت ضريبة الخراج على عهد السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي بنسبة خمسين بالمئة على المحصول بدلاً من النظام الذي كان معمولاً به من قبل، وهو نظام الضريبة بنسبة المحصول، وهذا التقدير بالنسبة للأراضي الزراعية التي يمتلكها الأغنياء والفقراء على السواء، وأضرَّ هذا النظام كثيرا بأغنياء الهنود؛ لأنَّهم يقدمون نصف المحصول للخزينة المركزية، ومن النصف الآخر يؤدون الضرائب المتنوعة الأُخرى، ولا يبقى إلّا قدراً ضئيلاً من المال لا يكاد يكفيهم؛ ولهذا باعوا ما في بيوتهم من ذهب وفضه، وعاشوا في شظف من العيش، وهذا القدر من الضرائب مرتفع جداً إذا ما قورن بالعهود السابقة, ولاسيَّما عهد سلطنة المماليك في الهند، ففي عهد السلطان المملوكي غياث الدين بلبن (٦٦٤-٦٨٦هـ/ ١٢٦٦-١٢٨٦م) كانت نسبة الضريبة من واحد إلى ثلاثين بالمائة، ولكن على عهد السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي ارتفعت إلى النصف كما أسلفنا، وهذه الضريبة مرتفعة جداً بالنسبة للملاك والمزارعين(٤٥)، وتُعدّ الحملات التي قام بها السلاطين الخلجيون جزءاً من عملية جمع الخراج وضمان دفعه من كل أنحاء السلطنة (٤٦).

والضرائب على الأَرض كانت تؤخذ عيناً ونقداً، وفي حالة نقص محصول القمح، كانت الضريبة تؤخذ عيناً في حالة قلة الغلال في السلطنة، ولم يكتف السلطان علاء الدين بذلك بل فرض ضرائب على المنازل والكلأ، وكل منتجات الحيوان(٤٧).

وحرصاً من السلطان على عدم تهرب الناس من الضرائب، أسس ديوان المستخرج أو الاستيفاء، ومهمة هذا الديوان النظر في الضرائب المقررة، وتأجيل ما يراه منها، ورفع أو خفض أو إعفاء ما يراه، ومعاقبة المتهربين من الضرائب، وأحدث السلطان علاء الدين محمد بعض التعديلات في نظام الضرائب بحيث تؤدي إِلى تحقيق سياسته الرامية إِلى زيادة موارد السلطنة، وأمر برفع مرتبات موظفي الضرائب حتى لا يتقاضون رشوة مقابل التغاضي عن جمع الضرائب، وفي الوقت نفسه لم يأل السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي جهداً في سبيل عقاب كل موظف يتلاعب في جمع الضرائب (٤٨).

ويظهر أن العقوبات كانت قاسية جداً حتى أَنَّ السلطان علاء الدين محمد طلب من نائبه (غازي مغيث) طرد أَلف من الكَتَبَة وجامعي الضرائب عن أَعمالهم نتيجة تقاعسهم في جمع الضرائب وتقاضيهم رشاوى من المزارعين، فجردهم من أموالهم وعذبهم عذاباً شديداً، وبذلك حرص جامعو الضرائب على تأدية واجبهم بأمانة ونزاهة وإخلاص حتى لا يتعرضوا لبطش السلطان، ويذكر أَنَّه أودع خمسمائة من عمال الضرائب في السجون بتهم مختلفة (٤٩)، وبذلك ضمن السلطان علاء الدين الخلجي نقاوة عمال الضرائب، وعاش هؤلاء العمال في رعب وخوف من عقوبات السلطان الصارمة، ولم يعد الناس يقبلون على مثل هذه الوظائف لَمَّا قد يتعرضون له من عقاب، بل وصل الأمر إِلى أن أحداً لم يعد يرغب بزواج ابنته لأحد من هؤلاء العمال؛ لأَنَّهم معرضون لخطر العقاب ولابد لنا أن نذكر هنا أن السلطان" علاء الدين

الخلجي ألغى امتيازات ملاك الأراضي، وأثقل كاهلهم بها حتى تحولوا إِلى طبقة فقيرة الحال؛ إِذ كان الفلاح يدفع نصف محصول الأَرض والنصف المتبقي يدفع منه الجزية وهذه تفرض على غير المسلمين، فضلاً عن الضريبة على المنزل وضريبة الكلأ(٥٠).

والحقيقة أن سياسة السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي نحو الفلاح اتسمت بالقسوة والظلم والجور، وأرهقت الفلاح، وأوجدت عنده شعوراً بالمرارة ممَّا صرفه عن الاهتمام بالأرض وإِنتاجها الذي لا يعود إليه منه إِلَّا النزر اليسير، وهذا القدر القليل لا يكفي لسد متطلباته المعيشية، وبذلك فشل أسلوب تضييق الحياة المعيشية على سكان سلطنة دهلي(٥١)، ويمكن أن تفسر سياسة السلطان علاء الدين الخلجي هذا، بالعمل على إفقار ملاك الأراضي، حتى لا يحدث أحدهم نفسه بالتمرد على النظام القائم، ولمواجهة مشكلة دفع الرواتب، أو الكيفية التي سيدفع بها الرواتب للجند.

ولم يعد الفلاحون قادرين على دفع ما عليهم من ضرائب، وصارت دهلي خالية من الأغنياء الذين كانوا يمدون يد المعونة إِلى الحكومات في الأَزمات؛ إِذ رحلوا إِلى الدكن في الجنوب(٥٢)، وسار على هذا النهج السلاطين الخلجيون الذين جاءوا بعد السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي(٥٣).

٣- الجزية:

الجزية مقدار معين من المال يؤخذ على رؤوس أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس والصابئة، تجبى مرة واحدة في السنة من العقلاء الأحرار البالغين من الذكور، وكانت الجزية تسقط عن أهل الذمة إِذا دخلوا الإِسلام(٥٤).

وتُعدّ الجزية من موارد الدخل الضرورية في السلطنة الخلجية؛ إِذ كانت هناك ضريبة جزية تفرض على الأمراء الراجبوتيين المعروفين بـ(أَبناء الملوك)، وهم أُمراء إمارات



غير إسلامية تابعين لسلطنة دهلي، ومن الطبيعي والمنتظر أيضاً أن يكون دخل الجزية كثيراً مادام عدد غير المسلمين كبيراً، وتأخذ في النقصان بتزايد دخول غير المسلمين في الإسلام، وتؤثر بذلك في ميزانية السلطنة(٥٥)، وذلك حينما شجع سلاطين الخلجيين الهندوس على اعتناق الإسلام وأعلنوا إعفاء كل من يدخل الإسلام من الضرائب، ولا يبقى عليه سوى الضرائب الشرعية فقط، وحرصوا على هداية الناس إلى الإسلام على الرغم من أنَّ ذلك يؤدي إلى نقص في ميزانية السلطنة من ضريبة الجزية (٥٦).

القسم الثاني: نفقات بيت المال:

لقد كانت واردات السلطنة تودع في (بيت المال) وهو خزينة السلطنة، وقد صار في مركز كل ولاية بيت مال خاص بها، فضلاً عن بيت المال المركزي في مقر السلطنة، وكانت النفقات الرئيسة تشمل أعطيات الجنود، وما يدفع للولاة والموظفين والكتاب، والهبات والمنح وغيرها، فضلاً عن النفقات الخاصة بقصر السلطان، ورجال البلاط وكذلك نفقات بناء الحصون وإعداد الجيوش وتسيير البريد وغير ذلك من الأمور، ولم تكن السلطنة تنفق على كل الخدمات بل كان اصحاب الأوقاف الإسلامية ينفقون على إصلاح الجسور، وأحياناً الإنفاق على الجهاد في أماكن الثغور، وكان الفرسان المقاتلون في المركز (القلب) يكافؤون بإعطائهم قرى في المناطق المحيطة بدهلي (٥٧).

ولقد تخلى السلطان علاء الدين محمد شاه عن هذا النظام(٥٨)، ولكن واجهته مشكلة وهي كيفية معالجة العجز في الميزانية بسبب الحملات العسكرية، فضلاً عن مشكلة رواتب الجند، التي ظهرت في وقت مبكر من حكمه ومن الإجراءات التي اتخذها، هي مصادرة ممتلكات الأكثرية الساحقة من أمراء عمه السلطان جلال





الدين فيروز شاه وأعاد أقطاعاتهم إِلى الخالصة (بيت المال) وسار السلطان قدما على طريق استرداد جميع الأملاك الخاصة وكل الهبات الممنوحة، بما في ذلك الأَوقاف (الوقوف) تلك المخصصة للمؤسسات الدينية والخيرية، وهبات الإنعام التي كانت مستثناة من أي التزام بالخدمة(٥٩).

إن الشروط المعتمدة لفرض جمع الضرائب والرسوم العينية منها والنقدية في السلطنة الخلجيية، تبدو غامضة مثلما هي كثيرة ومتعددة، ومن ثم فإِنَّ الخراج الذي تتحدث عنه المصادر لم يكن في تلك الفترة ضريبة الأرض التي يدل عليها عادة، وقد قيل إِنَّ تلك الضريبة ربما كانت تجبى في الأقاليم الغزنوية السابقة في البنجاب الغربي، فجرى توسيع دائرة تطبيقها لتشمل الأماكن القريبة من دهلي مع حلول آخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي(٦٠)، فضلًا عن الخراج المقدر على وفق أساس جديد، إِذ قام السلطان علاء الدين محمد شاه بفرض ضريبتين أخريين على الفلاحين هما: الشرائي وهي ضريبة الرعي، والسكونت غري أو غرهي، التي كانت تفرض على المساكن(٦١)، وتتألف ضريبة الرعي من أربعة ثيران (سوتور) وجاموسين (غاوي ميس)، وبقرتين (ماداغاو) واثني عشر رأساً من الغنم(٦٢)، وكانت ضريبة السكن تفرض على الفلاحين في الأرياف (٦٣)، وهذه الضرائب لم تكن تحظى، خلافاً لحال الخراج، بمباركة الشريعة الإِسلامية أي إنها تعد ضرائب غير شرعية.

وقام السلطان علاء الدين محمد شاه بجمع مخزونات الحبوب ضماناً ضد المجاعة، ولم تكن تلك المعالجة إلّا جزئية وفي الوقت نفسه عنصراً جوهرياً من عناصر سياسته القائمة على التحكم في الأسعار، فللإبقاء على جيش عامل برواتب متدنية نسبياً، كان لابد من تامين أسعار منخفضة للمواد الأساسية، ومن ثم بادر السلطان علاء الدين إِلى تحديد الحدود العليا لأسعار عدد من السلع التي



اشتملت على المواد الغذائية الأساسية، مثل: القمح (كاناكا) والشعير (الجاو) والرز (الشالي)، والحمص(الماسن، النوخوذ) والبشارة (الموث)؛ فضلاً عن الأقمشة والسكر وقصب السكر (النبات)، والفاكهة والشحوم الحيوانية (راوغاني سوتور)، والدهون (راوغاني شيراغ)؛ مع العبيد والخيل والماشية (٦٤)، وللإشراف على بقاء أسعار الحبوب منخفضة، تم تعيين "ملك قبل الغ خاني" مراقباً للسوق (شحنة) يساعده مخبر من ديوان بريد، وأُخضع جميع التجار(الكاروانيان) لإدارته (٦٥)، إِذ كان كبار التجار يحصلون على سلف نقدية من الخزينة، ومن جهة أُخرى كانوا ملزمين بتقديم كفالات، فضلاً عن إجبارهم هم وأزواجهم وأفراد عائلاتهم على السكن في القرى، كذلك كانت أعمالهم خاضعة للإشراف؛ إِذ كان تخزين الحبوب (احتكارها) وعرضها من جديد من جانب المزارع أو التاجر أو الوسيط (البقال) على حد سواء من الأمور المحظورة والخاضعة لعقوبات شديدة بما فيها المصادرة(٦٦)، إنَّ تحكم السلطان علاء الدين محمد بالأَسعار كان مبعث أعجاب بالنسبة إِلى معاصريه، وبالفعل فإِنَّ تلك السياسة القائمة على فرض حدود قصوى لأسعار عدد كبير من السلع، والإجهاز على الوسطاء والسماسرة في بعض الحالات تبدو أنَّها كانت تعبيراً عن قدر غير قليل من نزعة التدخل الحكومية، وبصورة مثيرة أكثر، خلال العقود الأولى من القرن الثامن للهجرة/ الرابع عشر للميلاد(٦٧).

القسم الثالث: النقود:

سارت الهند على النظام نفسه التي كانت عليه الدولة الإِسلامية في المجالات السياسية والإدارية العسكرية والمالية موضوع بحثنا هذا.

وكان الهنود يتعاملون بالنقود المضروبة في الخارج، ومن هذه النقود السندية التي

كانت تحمل إليهم من السند، فكان يباع الدينار السندي بالهند بثلاثة دنانير هندية[٦٨]، وكانوا أَيضاً يتعاملون بالذهب وقد أشار ابن رستة إِلى ذلك قائلاً: ((ومعاملاتهم لهم بالذهب القطع والدراهم التي يقال لها الطاطري، عليها تمثال صورة الملك، وزنها مثقال))[٦٩]، وكانت هذه الدراهم الطاطرية تستعمل في ممالك الهند بشكل كبير فقد أشار إِلى ذلك السيرافي في رحلته عن أَحد ملوك الهند الذي يدعى بلهرا، كان يستعمل هذه الدراهم قائلاً: ((ومائة درهم وتدعى الطاطرية وزن كل درهم ونصف بسكة الملك وتاريخه في سنة من مملكته "ووفاة" من كان قبله))[٧٠]. أي أنَّ نقودهم كانت تؤرخ حسب سني حكم ملوكهم.

واستخدمت في بلاد الهند الدنانير المروانيَّة التي ضربها عبد الملك بن مروان سنة(٧٤هـ/ ٦٩٣م) التي كان مكتوب على سكتها "الله أَحد" فقد حملها التجار في أكياس إِلى جزيرة بناحية سفالة الهند فكانوا يتعاملون بها مقابل القرنفل[٧١]، واستخدمت في بلاد الهند أَيضاً الدراهم والدنانير التي ضربت في مدة حكم العباسيين[٧٢].

من النقود التي كانت رائجة أيام الخلجيين في الهند، وكانت على ثلاثة أقسام:

١ـ **الذهبية**، ويسمونها "تنكة" وزنها "تولة واحدة " غالباً [٧٣].

٢ـ **الفضية** ويسمونها أَيضاً "تنكة" ووزنها أَيضاً كان "تولة واحدة"[٧٤].

٣ـ **النحاسية**: ويسمونها "جِيتل " [٧٥]. ووزنها "تولة واحدة"، وقيل تولة وثلاثة أرباع منها, وكانت "التنكة الفضية" واحدة تعادل خمسين جيتلا[٧٦]، أي: كانت وحدتهم النقدية "التنكة " والتنكة الحمراء ثلاثة مثاقيل، والتنكة النقرة وهي الفضة ثمانية دراهم "الشنكانة"، وهو وزن الدرهم النقرة معاملة مصر والشام ويعادل أربعة دراهم سلطانية[٧٧].

ومن أهم العملات هي: دراهم المنصورة فضة ونحاس وتعاملوا بالدراهم الطاطرية الهندية وكما أسلفنا[٧٨]، ووزنها مثقال وعليها صورة الملك[٧٩]، وتعاملوا بالدنانير والدراهم التي سميت بالقاهريات[٨٠]، فضلًا عن التعامل بالقطع الذهبية [٨١]، علاوةً عن الودع [٨٢] الذي استخرج من الصدف في السواحل الهندية، ويذكر أنَّ الجزر الهندية البالغة عددها نحو أَلف وتسعمائة جزيرة كانت تتخذ من "الودع" عملة نقدية لها، وتحكمهم ملكة وبيوت أموال هذه الملكة الودع؛ لأَنَّ هذا الودع فيه نوع الحيوان فيجمع ويطرح على الساحل فتحرق الشمس ما فيه من الحيوان ويبقى الودع خالياً مما كان فيه، فتملأ من ذلك بيوت الأموال[٨٣].

وكان للهند على عهد سلطنة الخلجيين أربعة دراهم وهي: **الدرهم الهشتكاني** (أَي الثماني)، **والدرهم السلطاني**، وهو أقل وزناً من الهشتكاني، **والدرهم الششتكاني** (أي السداسي)، وهو نصف درهم هشتكاني، كما كان تقديره بالدرهم السلطاني هي ثلاثة دراهم، **والدرهم الدوازدهكاني** (أي: اثناعشري)؛ لأَنَّ كل ثمانية دراهم تسمَّى **"تنكة"** وهي إحدى العملات المستعملة في التعاملات التجارية كما أسلفنا سابقاً واستخدمت هذه النقود في تمويل الحملات العسكرية [٨٤]، وهذا الاستعمال دليل على الفتوحات وإعلان الولايات التابعة للسلطنة عن تبعيتها، فضلاً عن الولايات التي لم تكن تابعة للسلطنة أَو تلك التي فُتحت وجلب خراجها وفرض عليها جزية إِلى الخزينة في دهلي.

وتعرضت سلطنة دهلي لمشاكل اقتصادية كبيرة ازداد خطرها في كل عهود السلطنة ومن حكمها من السلاطين، ولكن تلك المشاكل طفحت على السطح بشكل بارز في عهد السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي، وترجع هذه المشكلة إِلى كثرة النفقات الملقاة على عاتق السلطنة بسبب غزوات المغول المتكررة، وفي الحقيقة كانت جيوش السلطنة دائماً تصدهم، وتردهم على أعقابهم خاسرين، إِلَّا أَنَّ



ذلك كان يكلف ميزانية السلطنة أموالاً طائلة، فضلاً عن الحروب التي كان يشنها السلطان علاء الدين محمد شاه من وقت إِلى آخر لتوسيع رقعة سلطنته؛ إِذ كانت باهظة التكاليف، علاوةً عن النفقات المدنية والعسكرية، وعلى الرغم من أن دخل السلطنة كان كبيرا، إِلَّا أَنَّه لا يكفي الأَعباء الكبيرة، وكان من أَهم الطرائق التي اتبعها السلطان علاء الدين محمد شاه لمواجهة مثل تلك المشاكل عبر صب قطع نقدية من الذهب والفضة عملةً للسلطنة لمواجهة تلك المشكلة الاقتصادية[٨٥].

وأصدر سلاطين الخلجيين العملات النقدية لتمويل الحملات العسكرية وذلك لدفع رواتب الجند، وفي الوقت نفسه لتجهيز تلك الحملات وما تحتاجه من مؤن وتجهيزات، وكانت خطة حكيمة وسديدة [٨٦]، إِذ قام سلاطين البيت الخلجي بسك النقود بأسمائهم، وكانت أولى المحاولات على عهد السلطان علاء الدين محمد شاه الخلجي؛ إِذ أمر بسك النقود في دار الضرب في مدينة دهلي، وما يميز هذه النقود أنَّها كانت مصنوعة من النحاس، وتضمنت أَيضاً اسم السلطان مع الإشارة إِلى الحاكم العباسي في القاهرة الحاكم بأمر الله (٦٦١-٧٠١هـ/ ١٢٦٢-١٣٠٢م) الذي تولَّى الدولة العباسية بعد إحياء الدولة العباسية في القاهرة سنة(٦٦١هـ/ ١٢٦٣م)، وذكر دار الضرب وتاريخ الضرب وجميعها مصنوعة من النحاس وقد كتبت بخط النسخ، ولم تشمل على أي اقتباس من القرآن الكريم مثل النقود الإِسلامية، بالمقابل تضمنت ألقاب السلطان علاء الدين الخلجي كلقب (السلطان الأعظم)[٨٧]، ولقب(علاء الدنيا والدين) ولقب (أبو المظفر) ولقب (شاه) [٨٨]، وظهرت أَيضاً على هذه النقود لقب اسكندر الثاني[٨٩]. ويبدو أن السبب في هذا اللقب هو تتابع انتصارات السلطان علاء الدين الخلجي وفتحه للكثير من البلدان وضمها إِلى حوزته، وحالفه التوفيق في دفع الغزو المغولي المدمر عن الديار الإِسلامية في الهند،

فأخذه الغرور وتوهم أن باستطاعته فتح الدنيا بأسرها على غرار ما فعله الإسكندر المقدوني(ت: ٣٢٣ ق. م) من قبل أو محاولة ذلك وقهر كل البلدان الدنيا تحت سلطنه، وهيَّأ السلطان علاء الدين الخلجي لنفسه أَن صار الاسكندر الثاني.

ودوِّن على هذه النقود القاب دينية مرتبطة بالدولة العباسية بالقاهرة (٩٠)، وكما هو معلوم أن سلاطين الهند المسلمين كانوا مستقلين تمام الاستقلال عن الخلافة العباسية، فلم يكن ما سعى إليه فريق منهم من خطب ود الحاكم العباسي إلّا من باب التشريف الديني طلباً للمزيد من النفوذ بين قومهم، ولاسيَّما أنَّه كان هناك انسجام بين الدين والدولة في المجتمع الهندي في تلك المدة.

ولم تقتصر عملية ضرب النقود على السلطان علاء الدين الخلجي وإنَّما سار على نهجه السلطان قطب الدين مبارك شاه الخلجي في ضرب النقود التي تميزت بأنَّها كانت مصنوعة من النحاس، ولم تشمل على أي اقتباس من القرآن الكريم، إلّا أنَّه استخدم لفظ (ربّ العالمين)، ولم يذكر على هذه النقود تاريخ الضرب واسم دار الضرب، وإِن كان من المؤكد أنها سكت جميعها في دهلي مقر السلطنة، وتضمَّنت هذه النقود على ألقاب السلطان قطب الدين مبارك شاه كلقب (السلطان الأعظم)، ولقب(قطب الدين والدنيا)، فضلاً عن اسم السلطان(مبارك شاه) الذي تمت كتابته ككلمة واحدة(٩١)، علاوة عن لقب (خليفة ربّ العالمين)، ولقب (الواثق بالله)، ولقب (أبو المظفر)، واللقب الأَخير هو نسخة للقب والده السلطان علاء الدين (٩٢)، ومَّما يدل على اعتزازه بوالده السلطان القوي علاء الدين الخلجي. فقد تلقب بـ (السلطان بن السلطان)(٩٣).

وقام السلطان خسرو شاه آخر سلاطين الأُسرة الخلجيية في الهند بضرب النقود، وما يميز هذه النقود أنَّها كتب اسم السلطان خسرو شاه على ظهرها داخل

دائرة لإضفاء الأهمية على الاسم، كما أَنَّه لم يشر إِلى تاريخ الضرب ومكانه، وكانت مصنوعة هي الأُخرى من النحاس، ولا تشتمل على أي اقتباس من القرآن الكريم، وتضمنت عدة ألقاب للسلطان خسرو شاه هي(السلطان الأعظم)، ولقب (ناصر الدنيا والدين)، وغيرها من الالقاب(٩٤). وبهذا يكون السلطان خسرو شاه قد عاد مرة أُخرى للاعتراف بالولاء للحاكم العباسي.

وأخيراً لابدّ من الإشارة إِلى أَنَّه نتيجة لنقص المواد الأَوَّلية كان سلاطين الخلجيين في بعض الأحيان يضربون النقود بطريقة تبدو غريبة بعض الشيء، وذلك باستخدام مواد أخرى غير الذهب والفضة والنحاس ألا وهو استخدام الحديد والجلد (٩٥).



الخاتمة(النتائج):

- تُعدّ أُسرة الخلجيين (٦٨٩-٧٢٠هـ/ ١٢٨٩-١٣٢٠م)، الذين يرجعون حسب ما ذكرته أغلب المصادر التاريخية إِلى أصل تركي في حين أرجعهم آخرون إِلى أصل أفغاني، من أَبرز الأُسر الحاكمة في عصر السلطنة في الهند، ويرجع الفضل لهذه الأُسرة في تثبيت أَقدام الإِسلام في جنوب الهند ونشر الإِسلام والحضارة الإِسلامية بها، وأولى المحاولات لضم جنوب الهند أو بلاد الدكن، كانت على عهد السلطان جلال الدين فيروز شاه الذي سار إليها وضمها إِلى السلطة المركزية.

- يُعدّ علاء الدين محمد شاه الخلجي مهندس بناء دولة الخلجيين والمؤسس الحقيقي لسلطنة هذه الأُسرة؛ إِذ اتسعت رقعة السلطنة الإِسلامية في أيامه اتساعاً لم تعهده الدول الإِسلامية في الهند من قبل؛ إِذ استطاع أَن يبسط نفوذه على أَغلب أَراضي بلاد الهند ويؤسس حكومة مركزية قوية.

- اتجهت جهود سلاطين الخلجيين ولاسيَّما علاء الدين محمد شاه نحو بناء جيش قوي واتجه في الوقت نفسه إِلى تنظيم شؤون السلطنة السياسية والمالية، والسعي إِلى إقامة حكومة مركزية موحدة، وإِقامة جهاز إداري قوي يقصد من وراءه تحقيق السيطرة على أرجاء شبه القارة الهندية كافة.

-عنيت الأُسرة الخلجية بتنظيم مواردها المالية التي كانت تأتي من عدة أَبواب منها الجزية والخراج وغيرها من الضرائب ولهذا بلغ النَّظَامُ المَاليُّ في الهِنْدِ على عَهْدِ سَلْطَنَةِ الخُلجيين مرحلة الكمال والنضج، لكن ما يؤخذ على سلاطين الخلجيين في هذا الجانب استعمال الشدة والتعسف في جباية الضرائب وبأسلوب بعيد عن تعاليم الإِسلام السمحة، وربما يعود السبب إِلى أَنَّهم أي السلاطين الخلجيين حديثو العهد في الإِسلام ولهذا اضطهدوا الفلاحين.



- لم يقتصر استخدام الشدة والعنف على الفلاحين بل إنَّ السلطان علاء الدين محمد شاه لم يتوانَ في القصاص من كل عامل يتلاعب أَو يتهاون في عملية جمع الضرائب، ممَّا دفع بهؤلاء العمال إِلى تأدية واجبهم بتفانٍ وإِخلاص.

- شاع التعامل في مختلف انحاء السلطنة بالنقود النحاسية التي ضربها سلاطين الخلجيين في العاصمة دهلي إِلى جانب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية التي كانت معمولة بها سابقاً.

- كانت النقود إحدى شارات اعتراف سلاطين الخلجيين بسيادة الحاكم العباسي الروحية على العالم الإِسلامي، إِذ سعى كل سلطان للحصول على تقليد لحكمه لسلطنة دهلي حتى يكسب حكمه الصفة الشرعية، عبر حرص هؤلاء السلاطين على الإِشارة إِلى الحاكم العباسي على نقودهم، وان كان السلطان قطب الدين مبارك شاه قد شذ عن الاعتراف بالحاكم العباسي بالقاهرة؛ إِذ عدّ نفسه حاكماً، واتخذ لقباً للحكم هو الواثق بالله.





هوامش البحث

١) THE HISTORY of ISLAM, p 9 .؛the Islamic, Dynasties, p186-193

٢) الهند تكوين العالم الهندي، سلاطين الدولة المملوكية والفتح الإِسلامي (ق١١- ق١٣)، ج٢، ص٥٧.

٣) تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ص١٤٨؛ بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٧٢.

٤) المسلمون في الهند من الفتح العربي الى الاستعمار البريطاني، الترجمة الكاملة لكتاب طبقات آكبري، ج١، ص١٠٨.

٥) الهند في العهد الإِسلامي، ص٧٢.

٦)الآداب العربية في شبه القارة الهندية، ص٣٠.

٧)المسلمون في الهند من الفتح العربي الى الاستعمار البريطاني، الترجمة الكاملة لكتاب طبقات آكبري، ج١، ص١٠٨؛ المسلمون الهنود وقضية فلسطين، ص٤٦.

٨) تاريخ شبه الجزيرة الباكستانية، ص١٠٢.

٩) تاريخ شبه الجزيرة الباكستانية، ص٨٨.

١٠) الهند في العهد الإِسلامي، ص١٨٦.

١١) باكستان ماضيها وحاضرها، ص٧٤؛ الحياة السياسية في بلاد الهند في عهد الملوك والمماليك، ص٢٨٢-٢٨٣.

١٢) أعيان القرن السابع، مج٣، ص٨٨؛ Advanced History of India. p289.

١٣) الدول الإِسلامية المستقلة في المشرق، ص٣٨٤؛ Discovery of India, p 289.

١٤) الهند في العهد الإِسلامي، ص١٨٧؛ التاريخ الإِسلامي- العهد المملوكي، ج٧، ص٢٢١.

١٥) the Muhammdan dy nasties, p93

١٦) المسلمون في الهند من الفتح العربي الى الاستعمار البريطاني، الترجمة الكاملة لكتاب طبقات آكبري، ج١، ص١٢٧؛ بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٨٣.

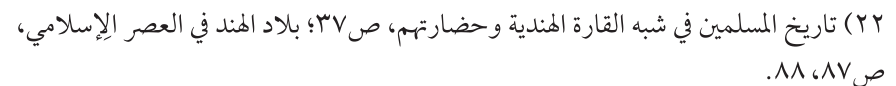
١٧) التراث الهندي، ص٢٩.

١٨) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٨٣.

١٩) باكستان، ص٢٧؛ الهند في ظل السيادة (دراسة تاريخية)، ص٦٢.

٢٠) معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإِسلامي، ص٤٢٤.

٢١) التاريخ الإِسلامي- العهد المملوكي، ج٧، ص٢٢١، ٢٢٢.



٢٢) تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ص٣٧؛ بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص٨٧، ٨٨.
٢٣) كواليار: وتلفظ كاليور أو كولير وهي احدى المدن الهندية الكبيرة ذات حصن منيع تقع على راس جبل شاهق. للمزيد، ينظر، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج١، ص٤٥٣.
٢٤) الهند في العهد الإسلامي، ص١٩٠، ١٩١؛ التاريخ الإسلامي- العهد المملوكي، ج٧، ص٢٢٢.
٢٥) الهند في العهد الإسلامي، ص ١٩١.
٢٦) الهند في العهد الإسلامي، ص١٩١.
٢٧) الدول الإسلامية المستقلة في المشرق، ص٣٩٧.
٢٨) الدول الإسلامية المستقلة في المشرق، ص٣٩٧.
٢٩) تاريخ شبه الجزيرة الباكستانية، ص٩٧.
٣٠) سلطنة دلهي، ص٢٨٤.
٣١) سلطنة دلهي، ص٣٤٩.
٣٢) سلطنة دلهي، ص٣٥٠.
٣٣)بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص٢١٢.
٣٤) Administration of thesultanate Of Delhi. p. 103؛ تاريخ الضرائب العراقية (من صدر الإسلام إلى أواخر العهد العثماني)، ص٤٠.
٣٥) تاريخ الضرائب العراقية(من صدر الإسلام إلى أواخر العهد العثماني)، ص٢١٣.
٣٦) تاريخ الضرائب العراقية (من صدر الإسلام إلى أواخر العهد العثماني)، ، ص٢١٣.
٣٧) كتاب الأموال، ص٧٥؛ صفوة التفاسير، ص٣١٥
٣٨) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص١٦٦؛ الدُر المختار، ص٦٦٩.
٣٩) الخراج، ص١٤٣.
٤٠) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص٢٣٧.
٤١) كتاب الخراج، ص٨٥-٨٦.
٤٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص٢٣٤-٢٣٥.
٤٣) الخراج، ص١٤٣.
٤٤)الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص٢٠٧ــ ٢٠٨.
٤٥) Administration of thesultanate Of Delhi, P182. 45



٤٦) تاريخ شبه الجزيرة الباكستانية، ص١٠٢.
٤٧)الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص٢٠٧ــ ٢٠٨.
٤٨) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٢١٦ـ ٢١٧.
٤٩) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٢١٦ـ ٢١٧.
٥٠) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص ٢١٧.
٥١) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص ٢١٧.
٥٢) تاريخ شبه الجزيرة الباكستانية، ص١٠٢.
٥٣) cultural Hist. of India, p٢٨٥.
٥٤) تاريخ الإِسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج٤، ص٣٤٩.
٥٥) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٢١٦.
٥٦) سلطنة دلهي، ص٤٢٥.
٥٧) سلطنة دلهي، ص٤٢٥.
٥٨) سلطنة دلهي، ص٤٢٥.
٥٩) سلطنة دلهي، ص٤٢٦.
٦٠) الهند في العصور الوسطى، ص٦٠-٦١.
٦١) سلطنة دلهي، ص٤٢٨.
٦٢) سلطنة دلهي، ص٤٢٨.
٦٣) سلطنة دلهي، ص٤٢٨.
٦٤) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٢٠٢.
٦٥) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٢٠٣.
٦٦) بلاد الهند في العصر الإِسلامي، ص٢٠٣؛ سلطنة دلهي، ص٤٣٠-٤٣١.
٦٧) سلطنة دلهي، ص٤٣٣- ٤٣٤.
٦٨) رحلة السيرافي، ص١٠٧.
٦٩) الأعلاق النفيسة، ص١٣٥.
٧٠) رحلة السيرافي، ص٣٤.
٧١) نهاية الأرب في فنون الأدب، ج١٢، ص٤٧.
٧٢) نهاية الارب في الفنون والادب، ج١٢، ص٤٧.
٧٣) تنكه من الذهب وزنها= ١ توله يعني ١١ غرام و٦٦٤ملي غرام، وتنكه من الفضة وزنها= ١ توله يعني ١١ غرام و٦٦٤ملي غرام. للمزيد، ينظر، الهند في العهد الإِسلامي، ص٣٨١.



٧٤)، الهند في العهد الإسلامي، ص٣٨١.

٧٥) جيتل من النحاس وزنه= ١ توله يعني ١١ غرام و٦٦٤ملي غرام، وخمسون جيتلا يعادل تنكا فضيا واحدا. للمزيد، ينظر، الهند في العهد الإسلامي، ص٣٨١.

٧٦) Inscriptions of the Khalji, p 67.

٧٧) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج٣، ص٨٣ـ ٨٥؛ الاخر في الثقافة العربية، صورة شعوب الشرق الأقصى في الثقافة العربية الوسيطة (الصين والهند وجيرانها)، ص٢٤٣.

٧٨) الهند في العهد الإسلامي، ص٣٧٨.

٧٩) الاعلاق النفيسة، ص١٣٥.

٨٠) مسالك الممالك، ص١٠٣؛ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص٤٨٢.

٨١) الاعلاق النفيسة، ص١٣٥.

٨٢) ودع: الوَدْعُ والوَدَعُ والوَدَعاتُ: مناقِيفُ صِغارٌ تُخَرَجُ مِنَ الْبَحْرِ تُزَيَّنُ بِهَا العَثاكِيلُ، وَهِيَ خَرَزٌ بيضٌ جُوفٌ فِي بُطُونِهَا شَقٌّ كَشَقِّ النواةِ تَتَفَاوَتُ فِي الصِّغَرِ وَالْكِبَرِ، وَقِيلَ: هِيَ جُوفٌ فِي جَوْفها دُوَيْبَّةٌ كالحَلَمَةِ. للمزيد ينظر، لسان العرب، ج٨، ص٣٨٠

٨٣) طبائع الحيوان، ص٣٥

٨٤) سلطنة دلهي، ص٢٥٠.

٨٥) سلطنة دلهي، ص٤٢٥.

٨٦). HISTORY, TAMILAND. p 183.

٨٧) الالقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والاثار، ، ص٣٢٣-٣٣٩.

٨٨) الالقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والاثار، ص ٣٥٢-٣٥٣.

٨٩) المسلمون في الهند من الفتح العربي الى الاستعمار البريطاني، الترجمة الكاملة لكتاب طبقات آكبري، ج١، ص١٢٨.

٩٠) الالقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والاثار، ص٥٢٥-٥٣٠

٩١) تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ص١٤٦.

٩٢) بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص٩٢

٩٣) تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ص١٤٦.

٩٤) بلاد الهند في العصر الإسلامي، ص٩٣

٩٥) سلطنة دلهي، ص١٧١.



المصادر والمراجع:
اولاً: القران الكريم.
ثانياً: المصادر الرئيسة.
* القرشي، يحيى بن آدم بن سليمان. (ت: ٢٠٣هـ/ ٨١٨مـ) (د-م، ١٣٨٤). الخراج: المطبعة السلفية ومكتبتها، : ط٢.
*الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. (ت ٣٤١هـ/ ٩٥٢م). (ليدن، ١٩٢٧م). مسالك الممالك: مطبعة بريل، .
*ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (ت: ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م). ١٤١٧ هـ. رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، أكاديمية المملكة المغربية، : الرباط.
* الحصفكي، محمد بن علي بن محمد(ت: ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م). ٢٠٠٢. الدُر المختار: دار الكتب العلمية: بيروت.
*ابن رستة، أبو علي أحمد بن عمر (ت٢٩٠هـ/ ٩٠٢م). ١٨٩١م. الأعلاق النفيسة: تحقيق: ميخائيل جان روغية. مطبعة بريل، . ليدن.
* ابن سلام، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله (ت ٢٢٤هـ/ ٨٣٩ م). د-ت. كتاب الأموال: تحقيق: خليل محمد هراس. دار الفكر: بيروت.
*السيرافي، أبو زيد حسن بن يزيد (ت٣٦٩هـ/ ٩٨٠م). ١٩٩٩. رحلة السيرافي: المجمع الثقافي أبو ظبي. بو ظبي.
*الصابوني، محمدبن علي(ت٦٨٠هـ/ ١٢٨١م). ١٩٨١. صفوة التفاسير: دار القرآن الكريم. بيروت.
*ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى(ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م). ٢٠١٠م. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: تحقيق: كامل سليمان الجبوري ومهدي نجم. دار الكتب العلمية: بيروت.
* الماوردي، علي بن محمد بن حبيب(ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م). د. م – ١٩٧٨. الأحكام السلطانية والولايات الدينية: مراجعة: محمد فهمي السر جاني. دار التوفيقية للطباعة
*المروزي، شرف الزمان طاهر(مجهول الوفاة). ١٩٤٢م. طبائع الحيوان: نشر مينورسكي. لندن
*المقدسي، شمس الدين ابي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م). ٢٠٠٣م. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: علق عليه ووضع حواشيه محمد أمين الضناوي. دار الكتب العلمية. بيروت.
*ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م). ١٤١٤هـ. لسان العرب: دار صادر. بيروت.
*النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م). ٢٠٠٤م. نهاية الأرب في فنون الأدب: تحقيق: عبد المجيد ترحيني. دار الكتب العلمية: بيروت.
* الهروي، نظام الدين احمد بخشي(مجهول الوفاة). ١٩٩٥م. المسلمون في الهند من الفتح العربي الى الاستعمار البريطاني: الترجمة الكاملة لكتاب طبقات آكبري. ترجمه عن الفارسية،

الدكتور: احمد عبدالقادر الشاوي. الهيئة المصرية للنشر: القاهرة.
*أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م). ١٩٧٩م. كتاب الخراج: صححه وشرحه ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد محمد شاكر. دار المعرفة: بيروت.
ثالثاً: المراجع.
*احمد، زبيد. ١٩٧٨م. الآداب العربية في شبه القارة الهندية: ترجمة عبد المقصود محمد شلقامي. منشورات وزارة الثقافة والفنون: بغداد.
*آل سميسم، سلام عبدالكريم. ٢٠١١. السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي: دار مجدلاوي للنشر: عمان.
* اندريه وينك. ٢٠١٢. الهند تكوين العالم الهندي، سلاطين الدولة المملوكية والفتح الإسلامي (ق١١- ق١٣): ترجمة: عبدالاله الملاح. هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة. دار الكتب الوطنية: ابو ظبي.
*الباشا، حسن. ١٩٨٩. الالقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والاثار: دار الفنية للنشر والتوزيع: القاهرة.
*التليسي، بشير رمضان و الذويب. جمال هاشم. ٢٠٠٤م. تاريخ الحضارة العربية الإسلامية: دار المدار الإسلامي: بنغازي. ط٢.
*جاكسون، بيتر. ٢٠٠٣م. سلطنة دلهي: تعريب: فاضل جكتر. مكتبة العبيكان. الرياض.
*جباره، تيسير. ١٩٩٧م. المسلمون الهنود وقضية فلسطين: تقديم سعيد عبد الله جبريل. دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان.
* الجوارنة، احمد محمد. ٢٠٠٦م. الهند في ظل السيادة (دراسة تاريخية): مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع: ربد.
*جوهر، حسن محمد و أبو الليل. محمد مرسي. ١٩٦٥ م: باكستان. دار المعارف بمصر: القاهرة.
*حبيب، عرفان. ٢٠١٤. الهند في العصور الوسطى: دار الثقافة والسياحة. ابو ظبي. دار الكتب: بو ظبي.
*حسن، حسن إبراهيم. ١٩٩٦م. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: دار الجيل ومكتبة النهضة المصرية: القاهرة. ط١٤.
*الحسني، السيد عبد الحي. د-ت. الهند في العهد الإسلامي: دائرة المعارف العثمانية: حيدر اباد.
*حقي، إحسان. ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م. باكستان ماضيها وحاضرها: دار النفائس: بيروت.
*١٩٧٨م. تاريخ شبه الجزيرة الباكستانية: مؤسسة الرسالة: بيروت.
*زامباور، ادوارد فون. ١٩٨٠م. معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي: دار الرائد العربي. بيروت.
*الساداتي، أحمد محمد. ١٩٥٧. تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم: مكتبة الادب: القاهرة.
*شاكر، محمود. ٢٠٠٠. التاريخ الإسلامي. العهد المملوكي: المكتب الإسلامي: ط٥.
*العزاوي، عباس. ١٩٥٨م. تاريخ الضرائب

العراقية(من صدر الإِسلام إلى أواخر العهد العثماني): شركة التجارة والطباعة. بغداد.
*الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف. ١٩٨٠. بلاد الهند في العصر الإِسلامي: عالم الكتب. القاهرة.
*١٩٨٧م. الدول الإِسلامية المستقلة في المشرق: دار الفكر العربي: القاهرة.
*كبير، همايون. ١٩٥٥م. التراث الهندي: دائرة المعارف العثمانية. بمباي.
*الكيلاني، شمس الدين. ٢٠٠٩م. لاخر في الثقافة العربية، صورة شعوب الشرق الأقصى في الثقافة العربية الوسيطة (الصين والهند وجيرانها): منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق.
رابعاً: الدوريات.
*الحسني، السيد عبد الحي. ١٩٥٢. أعيان القرن السابع، مجلة ثقافة الهند: يصدرها مجلس الهند للروابط الثقافية. المجلد(٣)، العدد(٣)، (د-م،).
* الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف. د، ت. الحياة السياسية في بلاد الهند في عهد الملوك والمماليك، : مجلة المؤرخ العربي. مجلة تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب. العدد الثامن: بغداد.
* خامساً: المصادر الاجنبية.
*Bosworth: the Islamic, Dynastiessourdel, Dominique, LE Vizirat.
*Ghulam Husain Yazdani, Inscriptions of the Khaljisultans of delhi and their contemporaries in Bengal, (EIM: 1917).
*J. L. Nehru: Discovery of India. (London1956).
*Lane pool: the Muhammdan dy nasties.
*Majumdar. R. C: An Advanced History of India. London.
*p. m. HOLT. K.s. LAMBTON. THE CAMBRIDGE HISTORY of ISLAM, (Cambridge university PRESS. 2008)
*Qureshi: Administration of thesultanate Of Delhi.
*Rawilson. Ashort cultural Hist. of India. Unesco 1996, History of Civilization of Central Asia
*ThiruvnKadam, ViJaYa. HISTORY, TAMILAND TEXT BOOK CORPORATION, College Road. Chennai, First Edition 2007

